أنباء مصرية

السيسي يشهد أداء الوزراء الجدد اليمين الدستورية ويشدد على الجدارة وكفاءة الأداء في المؤسسات

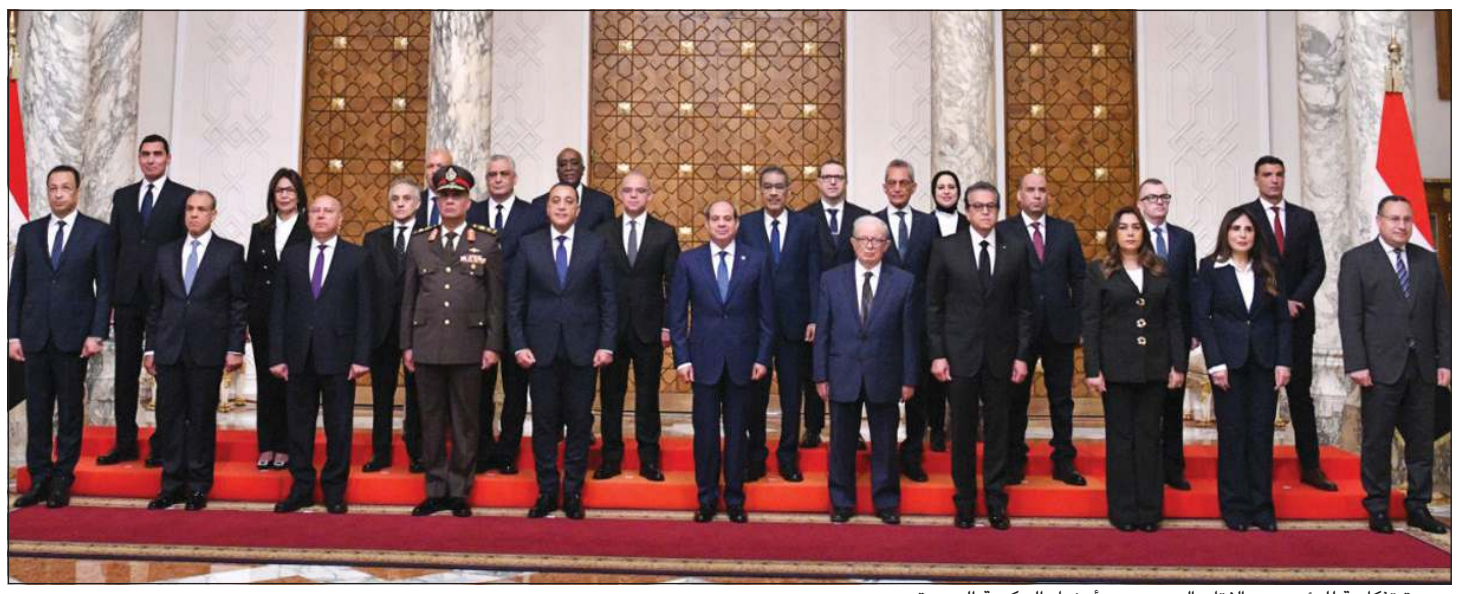

صورة تذكارية للرئيس عبدالفتاح السيسي مع أعضاء الحكومة الجديدة

القاهرة ـ خديجة حمودة

شهد الرئيس عبدالفتاح السيسي، أمس، في مقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة أداء نائب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء الجدد اليمين الدستورية، بحضور د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، وذلك على النحو التالي:

ـ د.حسين محمد أحمد عيسى، نائبا لرئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.

ـ الفريق أشرف سالم زاهر علي منصور، وزيرا للدفاع والإنتاج الحربي.

ـ د.خالد عاطف عبدالغفار محمد، وزيرا للصحة والسكان.

ـ م.كامل عبدالهادي فرج الوزير، وزيرا للنقل.

ـ د.منال عوض ميخائيل أبوغطاس، وزيرا للتنمية المحلية والبيئة.

ـ د.بدر أحمد محمد عبدالعاطي، وزيرا للخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج.

ـ م.راندة علي صالح فؤاد المنشاوي، وزيرا للإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية.

ـ م.رأفت عبدالعزيز فهمي محمد أمين هندي، وزيرا للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

ـ د.عبدالعزيز حسانين محمد سعد قنصوه، وزيرا للتعليم العالي والبحث العلمي.

ـ د.محمد فريد محمد صالح، وزيرا للاستثمار والتجارة الخارجية.

ـ ضياء يوسف رشوان أحمد، وزيرا للدولة للإعلام.

ـ د.صلاح محمد سعيد محمود سليمان، وزيرا للدولة للإنتاج الحربي.

ـ المستشار هاني حنا سدره عازر، وزيرا لشؤون المجالس النيابية.

ـ المستشار محمود محمد حلمي أحمد الشريف، وزيرا للعدل.

ـ حسن رداد إبراهيم السيد، وزيرا للعمل.

ـ د.جيهان محمد إبراهيم زكي، وزيرا للثقافة.

ـ د.أحمد محمد توفيق رستم، وزيرا للتخطيط والتنمية الاقتصادية.

ـ جوهر نبيل جوهر محمد، وزيرا للشباب والرياضة.

ـ م.خالد هاشم علي ماهر، وزيرا للصناعة.

ـ السفير محمد أبوبكر صالح فتاح، نائبا لوزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج للشؤون الأفريقية.

ـ د.وليد عباس عبدالقوي عثمان، نائبا لوزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية للمجتمعات العمرانية.

ـ م.أحمد عمران أحمد عمران، نائبا لوزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية للمرافق.

ـ د.سمر محمود عبدالواحد إبراهيم الأهدل، نائبا لوزير الخارجية والتعاون الدولي والمصريين بالخارج للتعاون الدولي.

وصرح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي، بأن قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم 75 لسنة 2026 ذي الصلة بالتعديل الوزاري قد قضى في مادته الرابعة بإلغاء وزارة قطاع الأعمال العام، وأنه يتعين على رئيس مجلس الوزراء إصدار القرارات اللازمة بشأن الآثار المترتبة على ذلك.

وأضاف المتحدث الرسمي، أنه عقب أداء اليمين الدستورية لنائب رئيس الوزراء والوزراء ونواب الوزراء الجدد، تم التقاط صورة تذكارية لهم مع الرئيس عبدالفتاح السيسي بحضور رئيس مجلس الوزراء د.مصطفى مدبولي وتلا ذلك عقد اجتماع للرئيس عبدالفتاح السيسي معهم، أعرب الرئيس في مستهله عن تمنياته لرئيس الوزراء ونائبه والوزراء ونواب الوزراء الجدد بالتوفيق والنجاح في أداء مهامهم، مشددا على ضرورة السعي الحثيث وبمعايير موضوعية على تحقيق الجدارة وضمان كفاءة الأداء في المؤسسات، مع إجراء نقد ومراجعة ذاتية، وتقييم موضوعي مستمر للأداء، والعمل بإصرار على الاهتمام بالعنصر البشري، وتأهيل الكوادر وفقا لأعلى المستويات والمعايير لضمان ضخ دماء جديدة مؤهلة في أجهزة ومؤسسات الدولة، وكذا بالقطاع الخاص، مع العمل كذلك على مواصلة إجراء التطوير والإصلاح في مؤسسات وأجهزة الدولة والاستعانة تحقيقا لهذا الغرض بالمتخصصين.

لأول مرة.. «الرقابة المالية» تُلزم شركات التمويل الاستهلاكي بالتأمين على عملائها

القاهرة ـ ناهد إمام

ألزمت الهيئة العامة للرقابة المالية الشركات العاملة بنشاط التمويل الاستهلاكي بتوفير تغطية تأمينية لعملائها، في خطوة تستهدف تعزيز حماية المتعاملين مع الأنشطة المالية غير المصرفية، ودعم الاستقرار المالي والاجتماعي، وتعزيز التكامل بين الأنشطة المالية غير المصرفية.

ونص القرار رقم 28 لسنة 2026 الذي أصدره مجلس إدارة الهيئة برئاسة د.محمد فريد، على قيام شركات التمويل الاستهلاكي بالتأمين على عملائها الحاصلين على تمويل حتى سن 65 عاما ضد مخاطر الوفاة لأي سبب والعجز الكلي المستديم، على أن يكون مبلغ التأمين مساويا لرصيد التمويل المستحق على العميل. كما أجاز القرار إمكانية التأمين على العملاء ممن تجاوزوا هذا السن وفقا للاتفاق بين شركة التأمين وشركة التمويل.

وألزم القرار شركات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال باستخدام نموذج العقد الموحد لتغطية عملاء شركات التمويل الاستهلاكي، مع إعفاء هذه العقود من مقابل الخدمات المقرر، ومنح شركات التأمين وشركات التمويل مهلة 6 أشهر لتوفيق الأوضاع. وحدد النموذج الموحد أطراف التعاقد بين شركة التمويل الاستهلاكي بصفتها المتعاقد، وشركة التأمين على الحياة بصفتها المؤمن، على أن يشمل نطاق التغطية جميع العملاء الواردة أسماؤهم بالكشوف المعتمدة، بمبلغ تأمين يعادل الرصيد المتبقي من التمويل وحتى سن 65 عاما، مع قبول المؤمن عليهم تلقائيا. وفي حال تحقق خطر الوفاة أو العجز الكلي المستديم، تلتزم شركة التأمين بسداد مبلغ التأمين، المتمثل في الرصيد المتبقي من التمويل، خلال مدة لا تتجاوز 5 أيام عمل من تاريخ تسلم المستندات المطلوبة، والتي تشمل صورة بطاقة الرقم القومي، وشهادة الوفاة أو التقرير الطبي، وكشف حساب يوضح المديونية القائمة.

وعرف العقد العجز الكلي المستديم بأنه الحالة التي تمنع المؤمن عليه من العمل بصفة دائمة لمدة لا تقل عن 6 أشهر متصلة دون تحسن، مثل فقد الإبصار الكلي أو الشلل الكامل للطرفين. واستبعدت التغطية الأخطار الناتجة عن الجرائم التي يرتكبها المستفيد، أو التعرض للإشعاع النووي، أو حالات الإصابة بالإيدز السابقة على تاريخ التأمين.

اليوم.. آخر موعد لتسجيل استمارة التقدم لامتحانات الثانوية العامة

القاهرة ـ هالة عمران

تغلق وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني، اليوم، باب تسجيل استمارة التقدم لامتحانات الثانوية العامة 2026 إلكترونيا، حيث وجهت الوزارة الطلاب المتأخرين عن تسجيل البيانات سرعة الانتهاء منها خلال الساعات القادمة قبل غلق باب التسجيل.

ويقوم الطالب بتسليم الاستمارة الإلكترونية بكل مشتملاتها والتي تمت طباعتها من الموقع الإلكتروني للعام الدراسي 2025ـ2026 إلى مسؤول شؤون الطلبة بالمدرسة طبقا لما قام بتسجيله إلكترونيا.

ثم يقوم بتسليم أصل شهادة ميلاد حديثة كمبيوتر وصورة ضوئية من بطاقة الرقم القومي للطالب وعدد ثلاث صور حديثة للطالب مقاس 4×6 سم على أن تكون مطابقة للصورة الموجودة بالاستمارة الإلكترونية مدون اسم الطالب كاملا أسفل الصورة وخلفها طبقا لشهادة الميلاد وتختم من الخلف بخاتم شعار الجمهورية. ويلتزم الطالب وولي أمره بالتوقيع على الإقرار المرفق بمشتملات الاستمارة الإلكترونية والخاص بعدم حيازة المحمول أو أي أجهزة إلكترونية أخرى داخل لجنة سير الامتحان بعد اطلاعه على القرار الوزاري المنظم لذلك. وتعتمد المدارس الاستمارات الإلكترونية بمشتملاتها لجميع الطلاب وكشوف (150 د امتحانات) المطبوعة من خلال الموقع الإلكتروني للوزارة بعد مراجعتها. ويقوم المرشد التعليمي بكل مدرسة مراجعة البيانات الخاصة بالاستمارة الإلكترونية لكل طالب والتأكد من: الشعبة (مواد التخصص)، اللغة الأجنبية الثانية، الديانة، اللغة الأجنبية الأولى، المواد المترجمة، ومواد الرسوب للطلاب الراسبين.

أنباء لبنانية

ملف الانتخابات لا بد من أن يكون نتاج تسوية ضمن 3 خيارات

«الموسم الانتخابي» ينتظر تدشين الترشيحات

بيروت ـ ناجي شربل وأحمد عزالدين

لا تتوقف إسرائيل عن تقديم جديد في اعتداءاتها المستمرة على لبنان. وآخرها إلقاء مسيرة معادية قنابل على منزل مأهول في بلدة بليدا بقضاء مرجعيون. وعلى الفور، قامت العائلة بإخلاء المنزل، ثم توغلت قوة إسرائيلية إلى المكان، وأقدمت على تفخيخ المنزل ونسفه.

حادث يضاف إلى سجل إسرائيلي حافل في الاعتداء على السكان الجنوبيين وتدمير منازلهم والعبث بأرزاقهم، وتهجيرهم من أرضهم بالقوة، ومحاولة تكريس أمر واقع بمنع مقومات الحياة في المناطق الحدودية.

المشكلة لا تعود إلى تداعيات الحرب الموسعة الأخيرة التي شنتها إسرائيل على لبنان، بل تتصل بما سبق ان تلا توقيع اتفاقية الهدنة بين البلدين العام 1949 بإشراف الأمم المتحدة. وما تلاها من عمليات إسرائيلية داخل الأراضي اللبنانية، ثم التوغل مرات عدة، وفرض احتلال عسكري أوله في العام 1978، وصولا إلى الاجتياح البري الكبير عام 1982.

وإلى الاحتلال، هم آخر يتهدد السكان المحليين في جميع المناطق اللبنانية، مع دخول العد التنازلي لتحرير عقود الإيجارات السكنية القديمة، بحيث يخرج بالحد الأدنى سكان لطالما أقاموا في العاصمة بيروت وتخومها والمدن الكبرى، فيما يعجز آخرون من المتقاعدين أو من غير المسنودين بدخل على تحمل مصاريف العقود الجديدة، بما يفاقم من الأزمة الاجتماعية، التي تحملها ظلما المالك البسيط لعقود.

وفي الشأن الانتخابي، لم يكن مفاجئا عدم تقدم أي طامح بترشيحه إلى الانتخابات النيابية في اليوم الأول لفتح باب الترشح لهذا الاستحقاق الذي أعلنه وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار، وفقا لإجراءات ومواعيد يحددها القانون والدستور.

الرئيس اللبناني العماد جوزف عون مستقبلا وزير الداخلية والبلديات أحمد الحجار في بعبدا (محمود الطويل)

وفي هذا السياق، عرض رئيس الجمهورية العماد جوزف عون مع الوزير الحجار في قصر بعبدا، الأوضاع الأمنية في البلاد والتحضيرات الجارية للانتخابات النيابية في شهر مايو المقبل، والاستعدادات القائمة لمؤتمر دعم الجيش وقوى الأمن الداخلي المقرر في 5 مارس المقبل في باريس.

وقال مصدر نيابي بارز لـ «الأنباء»: «البرودة اللافتة حول إعلان الترشح ما عدا بعض التحركات الخجولة منها، وان كانت كل الأحزاب والقوى السياسية قد حركت ماكيناتها الانتخابية، كما لو ان الانتخابات حاصلة في موعدها ولكن من دون تسمية مرشحين، جاءت خلافا للدورات السابقة حيث تبدأ الترشيحات العلنية قبل أشهر عدة من فتح الباب رسميا، وان كان بعضها غير جدي وينطلق أما من عملية جس نبض الشارع، أو لأسباب خاصة».

ويعود سبب الإحجام عن الترشح، وفقا للمصدر، إلى عدم وضوح الصورة حتى الآن، وفي الوقت عينه، فإنها قد تأتي بنتائج سلبية على المرشح من قبل الناخبين.

وأضاف المصدر ان «وزارة الداخلية والبلديات تقوم بالإجراءات المطلوبة منها، حتى لا تتهم بالعمل على تأجيل هذه الانتخابات، وهي تنفذ سياسة وإعلان حكومي ورئاسي حاسم بأن الانتخابات ستحصل في موعدها دون أي تأجيل».

وتابع المصدر: «ملف الانتخابات لا بد من ان يكون نتاج تسوية ضمن 3 خيارات: الأول توجه وزير الداخلية إلى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، لأخذ المشورة والغطاء القانوني للإجراءات المتخذة لجهة حصول هذه الانتخابات وفقا للقانون النافذ، وما يتعلق منها بالدائرة 16 الخاصة بالمغتربين، في ظل عدم إصدار المراسيم المتصلة بها، وعدم القدرة على تنفيذها.

والخيار الثاني للتسوية انعقاد مجلس النواب لتعديل القانون وتأجيل تنفيذ المادة 122 منه والتي تنص على إضافة 6 مقاعد للمغتربين في الخارج، وذلك على غرار ما حصل من تعديل عام 2021، لجهة تأجيل الاقتراع لنواب الخارج في الانتخابات الماضية عام 2022، ولمرة واحدة على ان تسري ابتداء من 2026، مقابل اقتراع المغتربين لـ 128 نائبا في صناديق ستوضع في السفارات اللبنانية. ولكن هذه المرة، أي تعديل يفرض ان تتم عملية الاقتراع في لبنان وليس في الخارج.

والخيار الثالث السير بالقانون النافذ بما يعني اقتراع المغتربين في الخارج، وهذا أمر متعذر تحقيقه في الفترة الفاصلة عن الموعد المقرر مطلع شهر مايو المقبل، الأمر الذي يعني الذهاب إلى تأجيل حتى وان كان تقنيا لمدة شهرين، بما يسمح للمغتربين الاقتراع في لبنان في فصل الصيف، وهذا أمر يشجع الكثير من من اللبنانيين في الخارج على المجيء للمشاركة في هذه الانتخابات، وبالتالي إنعاش الحركة الاقتصادية بشكل استثنائي».

وفي شأن متصل بالذكرى الـ21 لاغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري في 14 فبراير 2005، تستمر التحضيرات في بيروت والمناطق، على الرغم من ان حضور الرئيس سعد الحريري سيكون مختصرا، وفي ذلك مؤشر إلى توقع استمرار «تيار المستقبل» بتعليق نشاطه السياسي.

أنباء سورية

رفع العلم السوري في مركز مدينة الرقة

الجيش يسلم نقاط انتشاره في محيط الحسكة لقوات الأمن الداخلي تنفيذاً للاتفاق مع «قسد»

صورة نشرتها صفحة محافظة الرقة لسوريين يحتفلون برفع العلم في ساحة المدينة المركزية

وكالات: أعلنت هيئة العمليات في الجيش العربي السوري، البدء بعملية انسحاب وحدات الجيش من محيط مدينة الحسكة، وذلك تطبيقا للاتفاق المبرم بين الدولة السورية وقوات سورية الديموقراطية «قسد» التي يهيمن عليها الاكراد.

وأكدت الهيئة، في تصريح نقلته قناة «الإخبارية»، أن قوى الأمن الداخلي انتشرت في المناطق التي انسحب منها الجيش، لضمان استمرار الأمن واستقرار الأوضاع.

وأشارت إلى أن «قسد» تلتزم بتطبيق بنود الاتفاق مع الجيش، وتقوم بخطوات إيجابية في هذا الإطار.

ولفتت هيئة العمليات إلى أنها تقوم بعمليات «المراقبة والتقييم للموقف على الأرض، لتحديد طبيعة وحجم الخطوة التالية» في إطار تنفيذ الاتفاقية.

وكان وفد من هيئة العمليات في الجيش العربي السوري، أجرى يوم الجمعة الماضي جولة ميدانية في عدة مواقع في محافظة الحسكة برفقة ممثلي قسد.

وأشارت الهيئة إلى أن الجولة اتسمت بأجواء إيجابية، وتم التوافق خلالها على مراحل زمنية محددة لتنفيذ بنود الاتفاق خلال الأيام القادمة.

وأكدت هيئة العمليات أن الاتفاق يشمل الانسحاب من المناطق المدنية إلى نقاط عسكرية محددة وفتح الطرقات، إضافة إلى التعاون في تفكيك الألغام وإزالة السواتر وتسريع عملية الاندماج، وذلك لتعزيز سيادة الدولة، حسب ما نشرت وزارة الدفاع على معرفاتها الرسمية.

وفي سياق موازٍ، رفع علم الجمهورية العربية السورية على سارية دوار الإطفائية وسط مدينة الرقة بحضور المحافظ عبدالرحمن سلامة وعدد من الأهالي.

وقال سلامة في كلمة للمناسبة: ماضون في مسيرة البناء والتطوير مستلهمين العزيمة من قوة شعبنا ومتجاوزين كل التحديات.

وقالت «الاخبارية» ان الوحدات الأمنية والشرطية عززت انتشارها الميداني في محيط ساحة المحافظة ومركز مدينة الرقة، لتأمين مراسم رفع العلم العربي السوري وضمان سلامة الحشود الشعبية والرسمية المشاركة في هذه الفعالية الوطنية.

وشملت الإجراءات تنظيم المحاور الطرقية وتوفير بيئة آمنة تضمن سير المراسم بانضباط عال بما يليق برمزية الحدث واستقرار المنطقة.

الاتحاد الأوروبي يؤكد محورية سورية لأمنه: الحكومة الجهة الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب

وكالات: أكدت مفوضة الاتحاد الأوروبي لشؤون المتوسط دوبرافكا شويتزا، أن الحكومة السورية هي الجهة الرئيسية المعنية بمكافحة الإرهاب في البلاد، مشيرة إلى أن سورية تمثل أهمية محورية لأمن المنطقة وأوروبا. وشددت على أن الاتحاد الأوروبي سيواصل تقديم المساعدات الإنسانية إلى سورية، موضحة أن «هذه المساعدات وحدها لا يمكنها تلبية جميع الاحتياجات، ويجب أن تستكمل بتمويل معزز للتنمية والتعافي».

ونقلت قناة الجزيرة عن شويتزا قولها، في كلمة أمس الأول خلال جلسة للبرلمان الأوروبي حول آخر التطورات في شمال شرق سورية، إن «المخاطر الأمنية مستمرة، بما في ذلك احتمال عودة تنظيم داعش الإرهابي»، مضيفة أن «نقل معتقلي التنظيم إلى العراق من شأنه أن يخفف الضغط عن سورية، غير أن العبء الواقع على البلاد لا يزال كبيرا».

ولفتت شويتزا إلى أن الاتحاد الأوروبي ملتزم بمواصلة التعاون مع سورية وشركائه الإقليميين، من أجل ضمان الاستقرار والأمن.

ورحب التحالف الدولي ضد تنظيم داعش بانضمام سورية لتصبح العضو رقم 90 في التحالف، وأكد أعضاؤه استعدادهم للعمل عن كثب مع الحكومة السورية في سبيل مكافحة التنظيم.

وجاء ذلك في بيان أصدرته الحكومتان الأميركية والسعودية عقب اجتماع كبار المسؤولين السياسيين والدفاعيين في التحالف يوم الإثنين الماضي في الرياض بمشاركة وزير الخارجية والمغتربين أسعد حسن الشيباني ورئيس جهاز الاستخبارات العامة حسين السلامة.